# الفصل بين المضاف والمضاف إليه

**الدكتور/ عبد القادر أبكر آدم**

**أستاذ النحو والصرف بجامعة الملك فيصل بتشاد، وعميد كلية التربية بالجامعة**

**ملخص:**

يعد هذا البحث من أهم البحوث العلمية في المسائل النحوية الذي يهدف إلى إظهار الصواب في الخلافات النحوية المذهبية وغيرها.

وتشمل خطة البحث على أساسيات البحث ومقدمة، ومبحثين، وخاتمة، واتخذ الباحث المنهج الوصفي والتحليلي والنقدي والاستقرائي لإخراج هذه الدراسة.

تناولت المقدمة الموضوع، وتعريفه، وعناصر الخلافات فيه، ومواقف المانعين والمجوزين، وحجة كل فريق ومذهبه في مسألة الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمفعول المضاف أو غيره، وهي مسألة فيها خلاف في منع الفصل بين المتضايفين وجوازه بين النحويين.

المبحث الأول: تناول آراء المانعين من النحويين وفي مقدمتهم المذهب البصري، يمنع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمفعول المضاف إلا بالظرف والجار والمجرور في الشعر ضرورة، معللين بأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد فلا يجوز أن يفصل بينهما، وقد أجمع النحاة على منع الفصل بين المضاف والمضاف إليه، لا بما له علاقة بالمضاف ولا بأجنبي منه، والبصريون حجتهم في ذلك الاجماع.

المبحث الثاني: تناول آراء المجوزين من النحويين وفي مقدمتهم المذهب الكوفي يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه، بمفعول المضاف في سعة بغير ظرف وضرورة، شعرية، وحجتهم في ذلك لأن العرب استعملته كثيرا في الشعر وغيره، وخاصة إذا كان المضاف مصدرا جاز نثرا ونظما إلى فاعله مفصولا بمفعوله، ولا يختص ذلك بالشعر، وهو رأي كثير من النحويين المتأخرين، والعمدة في ذلك قراءة ابن عامر.

خرجت الدراسة بمخرجات من أهم النتائج التي توصل إليها الدارس من خلال آراء المانعين والمجوزين في هذه المسألة فإن الخلاف سببه التقليدي: مذهبي، وسبب المنع: الجهل بالأدلة، والحرص على حفاظ القواعد والأقيسة النحوية، والحقيقة العلمية، يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمفعول المضاف بسعة غير ظرف وجار ومجرور في ضرورة شعرية.

**الكلمات المفتاحية:** الفصل، المضاف، والمضاف إليه، مفعول المضاف، الفاصل، المتعلق، الأجنبي، الظرف، جار ومجرور.

**Summary**:

This research is one of the most important scientific research on grammatical issues, which aims to show the truth in sectarian grammatical differences and others. The research plan includes the basics of the research, an introduction, two chapters, and a conclusion. The researcher took the descriptive, analytical, critical and inductive approach to produce this study.

The introduction dealt with the subject, definition, the elements of disagreements about it, the positions of those who disagree and for those who agree, and the argument of each group and its doctrine in the matter of separating the genitive and the genitive with the object of the genitive or others, and it is an issue in which there is a difference of opinion in the prevention of separation between the two grammarians and its permissibility between the grammarians.

The first chapter: dealing with the opinions of those who disagree from grammarians, in their presentation the ideology of Basrah. The grammarians prevented the separation between the genitive and its object, neither with what is related to the genitive nor to a foreigner from it, and the Basrians arguments in that is consensus.

The second chapter: Addressing the opinions of the grammarians, foremost of which is 'the Kufi' ideology. It is permissible in prose and compiled to the doer, separated by its effect, and this is not specific to poetry, and it is the opinion of many late grammarians, and the proof in this is the reading of Ibn Aamir. The study came out with one of the most important findings of the student through the opinions of those who prevent and those who are permitted to do so. The dispute is traditional: ideologically. The reasons of preventing is lack of proof, to foothold the grammar rules, scientific

truth, its allowed to separate between genitive and its object with genitive subjects without using adverb or preposition and its object in a poetic necessity.

**Keywords**: chapter, added, added to, accusative object, separator, related, foreign, adverb, preposition and its object.

**الموضوع: الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمفعول المضاف:**

وتشمل الخطة على أساسيات البحث، ومقدمة، ومبحثين، وخاتمة.

**أساسيات البحث:**

**أولاً:** معرفة سبب خلاف النحويين في الفصل بين المضاف والمضاف إليه.

**ثانياً:** هذا الموضوع من الموضوعات التي ينمي قدرات الدارس في معرفة العلوم النحوية.

**ثالثاً:** إن الباحث في العلوم النحوية لكي يتمكن فيها ويستوعبها استيعابا جيدا إلا بدراسة مثل هذه الموضوعات.

**مشكلة الدراسة:** تتمثل مشكلة الدراسة في التعرف على الخلافات النحوية في الفصل بين المتضايفين لمعرفة المقصود منه والوصول إلى اختيار أحسن المذاهب.

**أهمية هذه الدراسة:** تتمحور في تبصير الدارس أسس الخلافات المذهبية النحوية ليتجنب الاختيارات التعسفية من خلال الوقوف على آراء النحاة السابقين من المتقدمين والمتأخرين.

**أهداف الدراسة:** معرفة الصواب من الآراء، وتشهين الدارس زخيرته النحوية.

**حدود هذه الدراسة:** الخلاف بين النحاة في الفصل بين المتضايفين.

**منهج الدراسة:** المنهج الوصفي والاستقرائي والنقدي والتحليلي.

**وسائل الدراسة:** المصادر والمراجع: القرآن الكريم وأحاديث النبوية الشريفة، وأمهات الكتب النحوية القديمة، والمراجع الحديثة إن وجدت.

**مقدمة:**

تعد دراسة الفصل بين المتضايفين من أهم القضايا النحوية التي تستحق الدراسة، وهي: تحدد وتبين وتفسر المصطلحات في معرفة الفصل، والمضاف، والمضاف إليه، ومفعول المضاف، والفاصل، حتى تكون معرفة الفصل بين المتضايفين لدى الدارس والقاري، وعليه:

تعريف الفصل: هو مجيء اللفظ فيما ليس بمكانه بين المضاف والمضاف إليه في الجملة.

ما هو المضاف؟ المضاف: وهو المسند، والمضاف إليه، وهو الاسم الذي أسند إليه غيره، الإضافة: وهو الاسناد، وهي من خصوصيات الأسماء، فيحذف من الاسم الذي يراد إضافته ما فيه من تنوين، ويجر المضاف إليه بالمضاف، ودلالته على معنى ((اللام)) بأكثرية، وعلى معنى ((من)) بكثرة وعلى معنى ((في)) بقلة.

ما مفعول المضاف؟ هو ماله تعلق بالمضاف.

وما الفاصل؟ هو الحاجز بين المتضايفين، يشمل ماله علاقة بالمضاف، أو شبهه كالظرف والجار والمجرور، أو لا كالأجنبي هو ما ليس له علاقة بالمضاف كاليمين.

والإضافة على ثلاث أنواع:

١) نوع يفيد تعرف المضاف إليه إن كان معرفة نحو: غلام زيدٍ، وتخصصه به إن كان نكرة نحو: غلامَ امرأة.

٢) نوع يفيد تخصص المضاف دون تعرفه، نحو (غير) و(مثل) إذا أريد بهما مطلق المماثلة والمغايرة.

٣) نوع لا يفيد شيئا من ذلك نحو: أن يكون المضاف صفة تشبه المضارع في كونها مرادا بها الحال أو الاستقبال، وهذه الصفة تأتي أيضا على ثلاثة أنواع:

- اسم الفاعل نحو: (ضارب زيدٍ)، و(راجينا).
- اسم المفعول نحو: (مضروب العبد)، و(مروع القلب).
- والصفة المشبه نحو: (حسن الوجه)، و(عظيم الأمل)، و(قليل الحيل).

والسبب الدال على أن هذه الإضافة لا تفيد المضاف تعريفاً:

وصف النكرة به في نحو: (هَدْياً بَالِغَ الْكَعْبَةِ (٩٥)) سورة المائدة، ووقوعه حالا في نحو:(ثَانِيَ عِطْفِهِ) (١٠)) سورة الحج (ابن هشام، ج٣، ص٧٦، ط١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠) بتصرف.

إن هذه المسألة: الفصل بين المتضايفين فيها خلاف بين النحويين: منهم من منع ذلك، وأنكر كثير من النحاة الفصل بالمفعول وغيره في السعة إلا في الضرورة بالظرف ممكن مع قلته وقبحه، وكذلك الفصل بغير الظرف في الشعر، أقبح منه بالظرف.

يقول ابن يعيش: (والفصل بغير الظرف في غير الشعر أقبح من الكل، مفعولا، كان الفاصل، أو يمينا، أو غيرهما، فقراءة ابن عامر ليست بذاك، ولا نسلم تواتر القراءات السبع، وإن ذهب إليه بعض الأصوليين). (يعيش، ج٢، ص٢٦١، ط١٩٩٦م). ذهب ابن يعيش إلى ما ذهب إليه الرضى والزمخشري وأمثالهما ممن يرون أن هذا الاتجاه أخذ بالراي والاجتهاد من رسم المصحف، وهم كثيرون من النحويين المتقدمين، وعليه المذهب البصري يمنع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول المضاف، في غير ضرورة الشعر، لأن

المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد فلا يجوز أن يفصل بينهما، ومنهم: من أجاز ذلك في النثر والنظم على سعة.

## المبحث الأول: منْعُ الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور

جاء في الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، منع البصريون الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا بالظرف والجار والمجرور فقالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد، فلا يجوز أن يفصل بينهما، وإنما جاز الفصل بينهما بالظرف وحرف الجر كما قال الشاعر:

**لما رأت ساتيد ما استعبرت * لله در اليوم من لامها**

ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف، لأن التقدير لله در من لامها اليوم، وأما ما حكى الكسائي من قولهم: (هذا غلام والله زيد) وما حكاه أبو عبيدة عن بعض العرب من قولهم: (فتسمع صوت والله ربِّها) فنقول: إنما جاء ذلك في اليمين، لأنها تدخل على أخبارهم للتوكيد، فكأنهم لما جازوا بها موضعها استدركوا ذلك بوضع اليمين حيث أدركوا من الكلام، ولهذا يسمونها في مثل هذا النحو (لغوا) لزيادتها في الكلام في وقوعها غير موقعها.

والذي يدل على صحة ما ذهبنا إليه أننا أجمعنا على أنه لم يجئ عنهم الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير اليمين في اختيار الكلام.

وأما قراءة من قرأ من القرّاء (وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنْ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ) فلا يسوغ الاحتجاج بها، لأنها لا تقول بموجبها، لأن الاجماع واقع على امتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول في غير ضرورة الشعر، والقرآن ليس فيه ضرورة، وإذا وقع الاجماع على امتناع الفصل (به) بينهما في حال الاختيار، سقط الاحتجاج بها على حالة الاضطرار، فبان أنها إذا لم يجز أن تجعل حجة في النظير لم يجز أن تجعل حجة في النقيض. (الأنباري، ج٢، ص٤٣٥-٤٣٦، ط١٤١٤هـ، ١٩٩٣م).

وذهب البصريون إلى وهي هذه القراءة وخطأ القارئ فَوَقَعَ في الوهم، إذ لو كانت هذه القراءة صحيحة لكان ذلك من أفصح الكلام، ووقوع الاجماع على خلافه، يعني الفصل: يعتبر هذا دليل على وهي القراءة، وإنما دعا ابن عامر إلى هذه القراءة، أنه رأى في مصاحف أهل الشام شراكائهم مكتوبا بالياء، ومصاحف أهل الحجاز والعراق شركاؤهم مكتوبا بالواو، فاختار شركائهم اجتهادا منه، فدل على صحة مذهبهم، فهم

يرون ذلك كما ترى، وليس هناك دليل قوى مستند على ركيزة علمية أساسية عندهم، يرجع إلى القواعد الأساسية في القراءات، وإنما هي اعتراض من الاعتراضات عارية الركيزة والبرهان.

وذهب أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري في الكشاف فقال: (وقرئ: (زين) على البناء للفاعل الذي هو شركاؤهم ونصب (قتل أولادِهم)، وزين على البناء للمفعول الذي هو القتل، ورفع شركاؤهم بإضمار فعل دل عليه زين، كأنه قيل: لما قيل زين لهم قتل أولادهم، فقال من زينه؟ فقيل: زينة لهم شركاؤهم.

وأما قراءة ابن عامر: (قتل أولادهم شركائهم) برفع القتل، ونصب الأولاد، وجر الشركاء على إضافة القتل إلى الشركاء، والفصل بينهما بغير الظرف، فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر، لكان سمجا مردودا، كما سمج وردّ.

زَجّ القلوص أبي مزادة.

فكيف في الكلام المنثور؟ فكيف به في القرآن المعجز؟ بحسن نظمه وجزالته، والذي حمله على ذلك أنه رأى في بعض المصاحف شركائهم مكتوبا بالياء، ولو قرأ بجر الأولاد والشركاء لكان الأولاد شركاؤهم في أموالهم لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب. (الزمخشري، ج٢، ص٧٧-٧٨، ط ب ت).

وما ذهب إليه الزمخشري فيه مبالغة في نظرته النحوية، ويريد بذلك أن يجريها على جميع النصوص من الكلام أن يخضع على القواعد النحوية المطردة في القياس اللغوي، وليس معتقد أهل الحق بمثل هذا في القراءات، فإن القراءات تؤخذ سماعاً نقلاً موقوفاً على النبي صلى الله عليه وسلم.

ومن ذهب إلى هذا المذهب الرضي فقال: (وأنكر أكثر النحاة الفصل بالمفعول وغيره في السعة، ولا شك أن الفصل بينهما في الضرورة بالظرف ثابت، مع قلته وقبحه، والفصل بغير الظرف في الشعر، أقبح منه بالظرف، وكذلك الفصل بالظرف في غير الشعر أقبح منه في الشعر، وهو عند يونس قياس، كما مر في باب ((لا)) التبرئة، والفصل بغير الظرف في غير الشعر أقبح من الكل مفعولا كان الفاصل، أو يمينا أو غير هما، فقراءة ابن عامر ليست بذلك، ولا نسلم تواتر القراءات السبع وإن ذهب إليه بعض الأصوليين). (الرضى، ج٢، ص٢٦١، ط ١٩٩٦م).

وذهب ابن يعيش إلى هذا المذهب فقال: (الفصل بين المضاف والمضاف إليه قبيح لانهما كالشيء الواحد فالمضاف إليه من تمام المضاف يقوم مقام التنوين ويعاقبه، فكما لا يحسن الفصل بين التنوين والمنون، كذلك لا يحسن الفصل بينهما، وقد فصل بينهما بالظرف في الشعر ضرورة). (ابن يعيش، ج١، ص٥٥٣، ظ ب ت).

ومن قال بمنع الفصل جمال الدين محمد بن عثمان بن عمر البلخى، فقد جاء في كتابه الوافي وهو متن وجيز في النحو، شرحه بدر الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الدماميني فسماه: المنهل الصافي في شرح الوافي، فقال: (ولم يجر إضافة المضاف، ولا تقديم المضاف إليه ولا ما في حيزه عليه، ونحو أنا زيداً غير ضارب، على

جعل الغير ك(لا) حتى يزاد (لا) المؤكدة في عطفه، ولا الفصل بينهما إلا بالظرف ضرورة، وبين زراعي وجبهة الأسد، فحذف الأسد المضاف إليه لفظ (ذراعي) وكأنه اختاره تفاد يأمن الفصل بين المتضايقين بالمعطوف وإنما اغتفر هذا الفصل على هذا المذهب، وقتل أولادهم شركائهم، شاذ، لوقوع الفصل بغير الظرف). (عمر البلخى، ج١، ص٤٩١-٤٩٢، ط١٩٧١م).

وقال أبو عبد الله شمس الدين محمد بن علي بن طولون الدمشقي: (اعلم أن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، فلا يفصل بينهما كما لا يفصل بين أبعاض الكلمة إلا في ضرورة الشعر، ثم قال: هذا مذهب الجمهور). (ابن طولون، ج١، ص٤٨٠، ط١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م).

يمكن القول فيما تقدم من المذهب البصري، ومذهبهم منعُ الفَصِل بين المضاف والضاف إليه بمفعول المضاف في النثر إلا بالظرف ونحوه كالجار والمجرور وفي الشعر ضرورة، وإذا جاء الفصل بين المتضايفين في الكلام المنثور يعتبر لغوا مخالفا للقواعد العربية النحوية القياسية، وإنما دعاهم إلى ذلك: الحرص الشديد على حفظ القواعد النحوية اللغوية، وعلى ذلك جاء من الآراء التي تمنع الفصل بين المضاف والمضاف إليه في كتب التراث من المصادر القديمة والمراجع الأساسية كالمفصل في النحو، والكشاف في التفسير للزمخشري، وشرح الرضى على الكافية لابن الحاجب، وشرح المفصل لابن يعيش، والوافي في النحو لابن عمر البلخى، وغيرهم كل هذه الكتب من المصادر والمراجع الأساسية في العلوم النحوية، جاء فيها منع الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا بما استثنى ضرورة في الشعر، بل اعترضوا بشدة على من أجاز الفصل بين المتضايفين وهو مذهب الكوفيين ومن قبلهم من القراء في الذكر الحكيم، وعلى ذلك يستدعي ضرورة دراسة الآراء التي تجوز الفصل بين المتضايفين بغير الظرف والجار والمجرور في الكلام المنثور بسعة حتى الوصول إلى خلاصة يمكن الأخذ بها، أو على الأقل معرفة كل حجة من منع ومن أجاز ويتسنى للناظر الترجيح لأحد من المذهبين.

**المبحث الثاني: جواز الفصل بين المضاف والضاف إليه بمفعول الضاف في النثر والنظم بسعة:**

تعد المذهب الكوفي في النحو العربي عمدة في جواز الفصل بين المتضايفين، لأنه مع الحق في هذه المسألة، وعلى القياس اللغوي في النحو، ولقد جاء في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين للأنباري، فقال: (ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر، فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأن العرب قد استعملته كثيرا في أشعارها قال الشاعر):

**فَزَجَّجْنــها بمــــزَجَّـــــةٍ * زَجَّ القلـوص أبـــــي مــزادة**

والتقدير: زج أبي مزادة القلوص، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالقلوص، وهو مفعول، وليس بظرف ولا حرف خفض وقال الآخر:

**تمر على ما تستمر وقد شفت * غلائل عبد القيس منها صدورها**

والتقدير: (شفت غلائل صدورها عبد القيس منها، ففصل بين المضاف والمضاف إليه). (الأنباري، ج٢، ص٤٢٧-٤٣٠، ط١٤١٤هـ، ١٩٩٣م).

وفي كتاب المساعد على تسهيل الفوائد شرح ابن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك فقال: (وإن كان المضاف مصدرا جاز أن يضاف، نظما ونثرا، إلى فاعله مفصولا بمفعوله، ولا يختص ذلك بالشعر خلافا لأكثر النحويين، والعمدة قراءة ابن عامر). (عبد الله، ج٢، ص٣٧٢، ط١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م).

وقد جاء مثل هذا في كتاب التسهيل لابن مالك: وإن كان المضاف مصدراً جاز أن يضاف نظما ونثرا إلى فاعله مفصولا بمفعوله، وقال أيضا في شرح التسهيل مستشهدا بكلام بعض من يوثق بعربيته: ترك يوما نفسِك وهواها، سعى لها في رداها، ففصل في الاختيار بالظرف لأن المضاف مصدر، وهو: ترك وفاعله المفصول منه بمفعوله، وهو نفسك، وفصل بينهما بالظرف وهو: يوما فَعُلِم أن مثل هذا لا حجر على المتكلم به ناظما وناثرا، ومثله جاز الفصل بمفعول المضاف إذا لم يكن مرفوعا أن يكون جائزا في الاختيار، ولا يختص بالاضطرار كقوله صلى الله عليه وسلم: (هل أنتم تاركولى صاحبي). (صحيح البخاري، ج٣، ص١٠٥، ط ب ت).

أراد: هل أنتم تاركوا صاحبي لي، ففصل بالجار والمجرور، لأنه متعلق بالمضاف.

وذهب ابن مالك لتعزيز هذا المذهب استشهد بقراءة ابن عامر في هذه الآية قوله تعالى: (وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنْ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ (١٣٧)) سورة الأنعام، فقال هذه القراءة ثابتة بالتواتر، من الروايات السبع، ومعزوة إلى من هو موثوق بعربيته، قبل العلم بأنه من كبار التابعين، ومن الذين يقتدي بهم في الفصاحة، كما يقتدي بمن في عصره من أمثاله الذين لم يعلم عنهم مجاورة للعجم يحدث بها اللحن، ويكفيه شاهدا على ما وصفته به، أن أحد شيوخه الذين عوّل عليهم في قراءة القرآن عثمان بن عفان رضي الله عنه ثالث الخلفاء الراشدين من الذين وصى رسول الله صلى الله عليه وسلم الأمة بالإقتداء بهم فقال: (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين) فقد أجمع الأمة أن عثمان بن عفان أحد الخلفاء الراشدين وهو ثالثهم.

وتجويز ما قرأ به عثمان بن عفان في قياس النحو حجة قوية، وذلك أنها قراءة اشتملت على فصل يدخله بين عامل المضاف إلى ما هو فاعل، فحسَّنَ ذلك ثلاثة أمور:

أحدها: كون الفاصل فضله، فإنه بذلك صالح لعدم الإعتداد به.

الثاني: كونه غير أجنبي لتعلقه بالمضاف.

الثالث: كونه مقدر التأخير من أجل المضاف إليه، مقدر التقديم بمقتضى الفاعلية المعنوية.

فلو لم تستعمل العرب الفصل المشار إليه، لاقتضى القياس اللغوي استعماله، لأنهم قد فصلوا في الشعر بالأجنبي كثيرا، فاستحق الفصل بغير أجنبي أن يكون له مزية، فحكم بجوازه.

وأيضا فقد فصل بقول النبي صلى الله عليه وسلم: مثل: (هل أنتم تاركولي صاحبي) بالجار والمجرور، والمضاف فيه اسم فاعل، مع أنه مفصول بما فيه من الضمير المنوى، ففصل المصدر بخلوه من الضمير أحق بالجواز، فقال ابن مالك معللا: ولذلك قَلّت نظائر (هل أنتم تاركولي صاحبي) وكثرت نظائر (قتل أولادَهم شركائهم) فمثلها قول الطرماح.

**يَطُفنَ بِحُوزيّ المراتع لم تُرَع * بَوَاديه من قرع القِسِيّ الكنائن**

ففصل بين المصدر المضاف إلى الكنائن، بمفعول المصدر وهو (القسي) فقوله: (قرع) مصدر مضاف إلى قوله: (الكنائن) الذي هو فاعل المصدر، وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله (القسي).

ومنها:

**عَتَوا إذ أَجَبنَاهم إلى السلم رَأفةً * فسقناهم سوق البُغَاثِ الأجادلِ**

أن قوله: (سوق) مصدر مضاف إلى فاعله وهو قوله: (الأجادل) وقد فصل بينهما بمفعول المصدر وهو قوله: (البغاث)، وأصل الكلام: (فسقناهم سوق الأجادل البغاث).

ومما يرد على (أنتم تاركولي صاحبي) قراءة بعض السلف رضي الله عنهم قوله تعالى: (فَلا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ ) سورة إبراهيم (٤٧) ففصل فيه اسم الفاعل المضاف إلى مفعول بمفعول آخر.(عبد الله، ج٣، ص٢٧٠-٢٧٨، ط١٤١٠هـ، ١٩٩٠م).

**وجاء في الكافية الشافية يقول ابن مالك:**

**وَظــرْفُ أَو شِبْهُهُ قَد يَفْصِــلُ * جُز أَي إِضَـــافَةٍ وَقَد يُسْتَعمَلُ**

**فَصْلاَنِ فِي اضْطِرَارٍ بَعضَ الشُّعَرَا * وَفِي اخْتِيَارٍ قَدْ أَضَافُوا المَصْدَرَا**

**لِفَاعِلٍ مِنَ بَعْـدِ مَفْـعُولٍ حَــجَز * كَقَوْلِ بَعْضِ القَائِلِين لِلــرَّجز**

**يَفْرُكُ حَــبَّ السُّنبُـلِ الكَنَافِجِ * فِي القَاعِ فَـرْكَ القَــطُنَ المَحَالِجِ**

**وَعُمْدَتِي قَـرِاءَةُ ابنِ عَامِــرِ * وَكَـــمْ لَهَا مِن عَاضِــدٍ وَنَاصِـرِ**

**وَمِثْلُ ذَا مَع اســمِ مَفْعُـولٍ وَرَدْ * كَــ (مُخْلِفُ الوَعْد مُحِقٌّ ذُو نَكدَ)**

ثم شرح هذه الأبيات فقال: الفصل بالظرف والجار والمجرور بين المضاف والمضاف إليه كثير، فمن ذلك قول الشاعر:

**كَمَا خُــطَّ الكِتَابُ بِكَفِّ يَوْماً * يَـــــهُودِى يُقَــارِبُ أَوْ يَـزِيلُ**

فإن قوله: (كف) مضاف إلى قوله: (يهودي)، وفصل بينهما بالظرف، وهو قوله: (يوماً) وهذا الظرف أجنبي من المضاف، إذ لا عمل له فيه.

وقال آخر:

**هُمَا أَخوَا فِي الحَرْبِ مَن لَا أَخَالَهُ * إذَا خَـافَ يَوْماً نَبْوَةً فِدَعَاهُما**

فإن قوله: (أخوا) مضاف إلى الاسم الموصول، قوله: (من) وفصل بينهما بالجار والمجرور، وهو قوله: (في الحرب) لما أن الظرف والجر يتسع فيهما ما لا يتسع في غيرهما.

وقال أيضاً: وقد يقع بينهما فصلان كقول الشاعر:

**كَأنَّ أَصْوَاتَ مِن إيَغالِهِـنَّ بِنَا * أَوأخِرِ الَمَيْسِ أَصْوَاتُ الَفَرارِيـجِ**

فإن قوله: (أصوات) مضاف إلى قوله: (أواخر الميس) وفصل بينهما بالجارين والمجرورين اللذين هما قوله: (من إيغالهن بنا)، وأصل الكلام: (كأن أصوات أواخر الميس أصوات الفراريج من إيغالهن بنا).

وقال ابن مالك: فهذا وما قبله لا يجوز في الاختيار، بل هو مخصوص بالاضطرار، لوجهين:

أحدهما: أنه فصل بما لا يتعلق بالمضاف فتمحضت أجنبية.

الثاني: أنه فصل بحرف جر، أو بما فيه معنى حرف جر مع كون المضاف مقتضيا للجر ففي إيلائه ظرفا أو حرف جر يلاقي مقتضى جر.

بخلاف إضافة المصدر إلى الفاعل مفصولا بينهما بمفعول المصدر، فإن المحذورين فيها مأمونان مع أن الفاعل كجزء من عامله فلا يضر فصله، لأن رتبته منبهة عليه، والمفعول بخلاف ذلك، فعلم بهذا أن قراءة ابن عامر ، رحمة الله غير منافية لقياس العربية على أنها لو كانت منافية له لوجب قبولها لصحة نقلها، كما قبلت في أشياء تنافي القياس بالنقل، وإن لم تساوصحتها صحة القراءة المذكورة، ولا قاربتها: كقولهم (استحوذ) وقياسه: (استحاذ)، وكقولهم (بَنَاتَ أَلْبُبِهِ) وقياسه: (أَلَبِّه) وكقولهم: (هذا حُجْرَ ضَبٍّ خَرِب) وقياسه: (خرب) وكقولهم (لَدُنٌ غُدْوَةً) بالنصب وقياسه: (الجر وأمثال ذلك كثيرة).

وقد فصل بالمفعول بين اسم فاعل، مجرور بإضافته إليه في قراءة بعض القراء (فَلا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ) وعلى الجملة لا يستعمل الفصل بما ليس معمولا للمضاف، ويسهل إذا كان بمعمول المضاف، فإن كان منصوبا، أو مجرورا جاز بغير ضعف ولم يختص بالشعر، فإن كان معمولا للمضاف وهو مرفوع بالفصل به أسهل من الفصل بمعمول لغير المضاف. (ابن مالك، ج١، ص٤٣٨-٤٤٤، ط١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م) بتصرف.

ومثل هذا جاء في التصريح على التوضيح فقال: (فصل زعم كثير من النحويين أنه لا يفصل بين المتضايفين إلا في الشعر، خاصة لأن المضاف إليه منزل من المضاف منزلة جزئه لأنه واقع موقع تنوينه، فكلما لا يفصل بين أجزاء الاسم لا يفصل بينه وبين ما نزل منزلة الجزء منه، وهو قول البصريين والحق عند الكوفيين).

أن مسائل الفصل سبع: منها ثلاث جائزة السعة، وهي النثر.

وضابطها: أن يكون المضاف إما اسما يشبه الفعل، وأن يكون الفاصل بينهما معمولا للمضاف، وأن يكون منصوبا أو اسما لا يشبه الفعل، والفاصل القسم.

إحداها: أن يكون المضاف مصدرا، والمضاف إليه فاعله، والفاصل إما مفعوله، كقراءة ابن عامر (وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنْ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ) برفع قتل على النيابة عن الفاعل بزين المبنى للمفعول، ونصب أولادهم، وجر شركائهم، فقتل مصدر مضاف، وشركائهم مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى فاعله، وأولادهم مفعوله، وفصل بين المضاف والمضاف إليه، وحسَّن ذلك ثلاثة أمور: كون الفاصل فضله، فإن ذلك مسوغ لعدم الاعتداد به، وكونه غير أجنبي لتعلقه بالمضاف، وكونه مقدر التأخير من أجل أن المضاف إليه مقدر التقديم بمقتضى الفاعلية المعنوية.

فرد صاحب التصريح على التوضيح قول الزمخشري فقال: (فسقط بذلك قول الزمخشري في الكشاف: وأما قراءة ابن عامر، فشيء لوكان في مكان الضرورة، وهو الشعر لكان سمجا مردودا، فكيف به، في الكلام المنثور؟ فكيف به، في القرآن المعجز؟ بحسن نظمه وجزالته انتهى، وأرى: فإنه في هذه الصياغة لا غرابة فيها لغويا عربيا، الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمفعول المضاف وهو غير أجنبي لتعلقه بالمضاف ومقدر التأخير لاعتبار المضاف مقدر التقديم وهي من أحسن الصياغة لغويا في العربية، فكيف ساغ للزمخشري أن يقول ويصف هذه القراءة كونها: (سمجا مردودا)؟.

المسألة الثانية من الثلاث: أن يكون المضاف وصفا بمعنى الحال أو الاستقبال والمضاف إليه إما مفعوله الأول، والفاصل مفعوله الثاني كقراءة بعضهم (فَلا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ) بنصب وعده، وجر رسله، فمخلف اسم فاعل متعد لاثنين، وهو مضاف، ورسله مضاف إليه، من إضافة الوصف إلى مفعوله الأول، ووعده مفعوله الثاني، وفصل به بين المضاف والمضاف إليه، (والأصل فلا تحسبن الله مخلف رسله وعده) كقول الشاعر:

**مَا زَالَ يُوقِنُ مَنَ يُؤَمُّكَ بِالغِنَى * وَسِواكَ مانِعُ فَضْلَه المُحْتَاج**

فسواك مبتدأ ومانع خبره، وهو اسم فاعل مضاف إلى مفعوله الأول، وهو المحتاج وفضله المفعول الثاني، وفصل به بين المضاف والمضاف إليه، والأصل: وسواك مانع المحتاج فضله.

المسألة الثالثة: أن يكون المضاف لا يشبه الفعل، وأن يكون الفاصل قسما كقولهم: هذا غلام والله زيد، بجر زيد بإضافة الغلام إليه وفصل بينهما بالقسم حكاه الكسائي، وحكى الأنباري هذا غلام إن شاء الله ابن أخيك بجر ابن بإضافة الغلام إليه، والفصل بينهما بالشرط وهو إن شاء الله.

والمسائل الأربع الباقية من السبعة مختصة بالشعر، لفقد الضابط المذكور:

إحداها الفصل بالأجنبي يعني بذلك معمول غير المضاف فاعلا كان أو مفعولا، كقول الاعشى: ميمون بن قيس:

**أنجب أيام والداه به * إذ نجلاه فنعم ما نجلا**

فأنجب فعل ماضي، ووالداه فاعله، به جار ومجرور متعلق بأنجب، وأيام ظرف زمان متعلق بأنجب أيضا، وهو مضاف، وإذ مضاف إليه، ووالداه فاصل بين المضاف، والمضاف إليه، وهو أجنبي من المضاف، لأنه معمول لغيره، والتقدير: (أنجب والداه به أيام إذ نجلاه).

وأيضا فصل بين المضاف، والمضاف إليه بأجنبي نحو:

**تسقى امتياحاً ندى المسواك ريقتها * كما تضمن ماءَ المزنة الرَّصَفُ**

إنه فصل بين المضاف وهو قوله: (ندى) والمضاف إليه وهو قوله: (ريقتها) بأجنبي وهو قوله: (المسواك) الذي هو المفعول الثاني لتسقى.

الثانية:(الفصل بفاعل المضاف كقوله: ما إن وجدنا للهوى من طبّ * ولا عَدِ مُنَا قَهْرَ وجَدُّ صبِ.

فأضاف قهرَ إلى مفعوله، وهو صبّ، وفصل بينهما بفاعل المصدر وهو جدُّ).

الثالثة: الفصل بنعت المضاف كقول معاوية:

**نجوتَ وقد بل المرادي سيفه * من ابن أبي شيخ الأباطح طالب**

ففصل بين المتضايفين، وهما: أبي وطالب بنعت المضاف، وهو شيخ الأباطح.

**الرابعة: الفصل بالنداء كقوله:**

**كأنّ برذون أبا عصام * زيدِ حِمارُ دقّ باللّجام**

فأضاف برذون زيد، حمار يا أبا عصام، ففصل بين المضاف، قوله: (برذون) والمضاف إليه قوله: (زيد) بالمنادى الساقط حرفه قوله: (أبا عصام)، (خالد، ج٣، ص١٩٦-٢٠٥، ط ب ت) بتصرف.

**وذهب ابن مالك في الخلاصة فقال:**

**فصلُ مضافٍ شبه فعل ما نصب * مفعولا أو ظرفاً أجِزُ ولم يُعب**

**فصل يمين واضطرارا وجدا * بأجنبيّ أو بنعت أو ندا**

قال ابن عقيل: (أجاز المصنف أن يفصل في الاختيار بين المضاف الذي هو شبه الفعل، والمراد به المصدر، واسم الفاعل، والمضاف إليه، بما نصبه المضاف من مفعول به، أو ظرف، أو شبهه).

فمثال ما فصل فيه بينهما بمفعول المضاف قوله تعالى: (وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنْ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ) في قراءة ابن عامر، بنصب ((أولاد)) وجر الشركاء.

ومثال ما فصل فيه بين المضاف والمضاف إليه بظرف نصبه المضاف الذي هو مصدر ما حكى عن بعض من يوثق بعربيته: (ترك يوما نفسِك وهواها، سعى لها في رداها).

ومثال ما فصل فيه بين المضاف والمضاف إليه بمفعول المضاف الذي هو اسم فاعل قراءة بعض السلف (فَلا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ) بنصب (وعدَ) وجر (رسلِ).

ومثال الفصل بشبه الظرف قوله صلى الله عليه وسلم في حديث أبي الدرداء: (هل أنتم تاركو لي صاحبي)، وجاء الفصل أيضاً في الاختيار بالقسم، حكى الكسائي: (هذا غلام والله زيد) ولذلك قال المصنف: (ولم يعب فصل يمين).

وأشار بقوله: واضطراراً وجدا إلى أنه قد جاء الفصل بين المضاف والمضاف إليه في الضرورة: (بأجنبي من المضاف ونعت المضاف، وبالنداء)، (ابن عقيل، ج٢، ص٤٤-٤٥، ط١٤٢٩هـ، ٢٠٠٩م).

وهو مذهب الكوفيين أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه، لما أن العرب استعملته كثيرا، ويكفي ما جاء في القرآن الكريم.

**الخاتمة: مناقشة المذهبين في الفصل بين المضاف والمضاف إليه:**

منع البصريون الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا بالظرف وفي الشعر ضرورة، وأجاز الكوفيون الفصل بين المتضايفين على سعة في النثر والنظم بضوابط، فاحتج البصريون بأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد، فلا يمكن أن يفصل بينهما إلا بالظرف وحرف الجر ضرورة في الشعر، وأما قراءة من قرأ من القراء (وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم) فلا يسوغ الاحتجاج بها لما أن الاجماع واقع على امتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمفعول المضاف في غير ضرورة الشعر، والقرآن ليس فيه ضرورة، وإذا وقع الاجماع على امتناع الفصل به بينهما في حال الاختيار سقط الاحتجاج به على حالة الاضطرار فبان أنها إذا لم يجز أن تجعل حجة في النظير لم يجز أن تجعل حجة في النقيض.

والبصريون يذهبون إلى وهي هذه القراءة، ووهم القارئ وكذلك رأى الزمخشري في الكشاف: أن قراءة ابن عامر (قتل أولادهم شركائهم) برفع القتل ونصب الأولاد وجر الشركاء، على إضافة القتل إلى الشركاء، والفصل بينهما بغير الظرف، فشيء لوكان في مكان الضرورات وهو الشعر، لكان سمجا مردوداً كما سمج ورد، زجَّ القُلُوصَ أبي مزادة، فكيف به، في الكلام المنثور؟ فكيف به، في القرآن المعجز؟ بحسن نظمه وجزالته، والذي حمله على ذلك أنه رأى في بعض المصاحف شركائهم مكتوبا بالياء، وكذلك الرضى سلك مسلك الزمخشري وأمثاله ممن يعترض على قراءة ابن عامر من الروايات السبع ويرون مثل هذه القراءة أنها أخذت من القراء بالرأي والاجتهاد في رسم المصحف، وقول مثل هذا لا يصح عقيدة وعقلا في القراءات السبع، ولذلك اعترض على الزمخشري في الكشاف في حاشيته الإنتصاف الشيخ الإمام أحمد بن المنير الاسكندراني فقال: لقد ركب المصنف في هذا الفصل متن عمياء، وتاه في تيهاء، وأنا أبرأ إلى الله، وأبرئ حملة كتابه وحفظة كلامه مما رماهم به: فإنه تخيل أن القُرَّاء أئمة الوجوه السبعة إختار كل واحد منهم حرفا

قرأ به اجتهادا، لا نقلا ولا سماعا فلذلك غلط ابن عامر في قراءته هذه، وأخذ يبين أنّ وجه غلطه رؤيته الياء ثابته في شركائهم، فاستدل بذلك على أنه مجرور، وتعيّنَ عنده نصب أولادهم بالقياس، إذ لا يضاف المصدر إلى أمرين معا فقرأه منصوبا، قال المصنف: وكانت له مندوحة عن نصبه إلى جره بالإضافة، وإبدال الشركاء منه، وكان ذلك أولى مما ارتكبه، يعني ابن عامر، من الفصل بين المضاف والمضاف إليه الذي يسمج في الشعر فضلا عن النثر فضلا عن المعجز، فهذ كله كما ترى ظنا من الزمخشري أن ابن عامر قرأ قراءته هذه رأيا منه، وكان الصواب خلافه والفصيح سواه، ولم يعلم الزمخشري أن هذه القراءة بنصب الأولاد والفصل بين المضاف والمضاف إليه، بها يعلم ضرورة أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأها على جبريل كما أنزلها عليه كذلك، ثم تلاها النبي صلى الله عليه وسلم على عدد التواتر للصحابة، ولم يزل عدد التواتر يتناقلونها ويقرؤون بها خلفا عن سلف إلى أن انتهت إلى ابن عامر فقرأها أيضا كما سمعها فهذا معتقد أهل الحق في جميع الوجوه السبعة أنها متواترة جملة وتفصيلا عن أفصح من نطق بالضاد صلى الله عليه وسلم، فإذا علمت العقيدة الصحيحة فلا مبالاة بعدها بقول الزمخشري، ولا بقول أمثاله من لحَّنَ ابن عامر، فإن المنكر، عليه إنما أنكر ما ثبت، أنه براء منه قطعا وضرورة، ولو لا عذر أن المنكر ليس من أهل الشأنين أعني: علم القراءة وعلم الأصول، ولا يعد من ذوي الفنين المذكورين، لخيف عليه الخروج من ربقة الدين، وأنه على هذا العذر لفي عهدة خطرة وزلة منكرة تزيد على زلة من ظن أن تفاصيل الوجوه السبعة فيها ما ليس متواتر، فإن هذا القائل لم يثبتها بغير النقل، وغايته أنه ادعى أن نقلها لا يشترط فيه التواتر.

وأما الزمخشري فظن أنها تثبت بالرأي غير موقوفة، على النقل وهذا لم يقل به أحد المسلمين وما حمله على هذا الخيال إلا التعالي في الاعتقاد اطراد الأقيسة النحوية فظنها قطعية حتى يرد ما خالفها. (الاسكندراني، ج٢، ص٧٧-٧٨، ط ب ت). نقلا في حاشية الانتصاف لأحمد بن المنير الاسكندراني في تفسير الكشاف.

عند إمعان النظر يظهر لك أن البصريين ومن نحى نحوهم في منع الفصل بين المضاف والمضاف إليه، إلا في ضرورة شعرية بالظرف أو حرف جر، وما دعاهم إلى اتخاذ هذا الموقف، إنما الحرص الشديد على حفظ القواعد النحوية حسب تقديري، وهي همة شريفة تحمد لهم.

أما عند ظهور القراءة المتواترة من السبعية يجب الأخذ بها عملا واعتقادا، فهذا ما كان من ابن مالك وهو الأولى أن يأخذ به كل باحث، لأن الحق أحق أن يتبع، فإن القرآن الكريم في رواياته السبع المتواتر أخذ تلقائيا من رسول الله صلى الله عليه وسلم، الذي تلقاه من ربه بقوله: (لا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ (١٦) إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ (١٧) فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ (١٨) ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ (١٩)) سورة القيامة، فإن في هذا القرآن ضمان إلهي له على لسان رسوله، وما جاء فيه من القراءة لازم اتباعها إن وافقتها القواعد النحوية أو لم توافقها وعاهد الله على حفظه بقوله: (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ) لو تأملت في

(إنّا) حرف نصب وتوكيد (نحن) ضمير منفصل في محل نصب توكيد لضمير (نا)، (نزلنا الذكر) جملة فعلية في محل رفع خبر، (وإنا له لحافظون) هذه الجملة معطوف بالواو على (إنا) وجاء بلام التوكيد على (حافظون) لتأكيد ضمان حفظ القرآن من التبديل والتحريف لا في قراءاته ولا في معانيه، وما ذهب إليه البصريون وغيرهم من عدم قبول القراءات السبعة وعدم الاستسلام لها، هذا غير صحيح عقلا وعقيدة لما في عدم الاستسلام بالروايات السبع المتواتر يؤدى إلى الطعن في نقل القرآن عن النبي صلى الله عليه وسلم والطعن في القرآن المحفوظ من التحريف والتبديل والتصحيف، وهؤلاء العلماء نعتقد فيهم أنهم ليسوا كذلك، فإنما ينقصهم أقرب الاحتمالات عدم العلم بالقراءات السبع نقلاً وسماعاً موقوفاً على النبي صلى الله عليه وسلم كما نحن اليوم، وهو الذي يؤول عليه في إنكارهم لمسألة تظهر فجأة ولم يعرفها العالم فيردها بالشدة من الإنكار، كما حصل في عهد النبي صلى الله عليه وسلم بين الصحابة رضوان الله تعالى عليهم، في قراءة القرآن الكريم بالروايات السبعة.

وقد جاء في صحيح البخاري حديث ٤٩٩١ حدثنا سعيد بن عفير قال: حدثني الليث قال: حدثني عقيل عن ابن شهاب قال: حدثني عبيد الله بن عبد الله: أن ابن عباس رضى الله عنه حدثه: أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (أقرأني جبريل على حرف فراجعته، فلم أزل أستزيده ويزيدني، حتى انتهى إلى سبعة أحرف). (البخاري، ج١٨، ص١٦٣، ط ب ت).

وحدثنا سعيد بن عفير قال: حدثني الليث قال: حدثني عقيل عن ابن شهاب قال: حدثني عروة بن الزبير: أن المسور بن مخرمة وعبد الرحمن بن عبد القارئ حدثاه: أنهما سمعا عمر بن الخطاب يقول: سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأسمعت لقرأءته فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة، ولم يقرئنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم، فكدت أساوره في الصلاة فتصبرت حتى سلم، فلَبَّبته بردائه فقلت: من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ؟ قال أقرأنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقلت كذبت، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أقرأنيها على غير ما قرأت؟ فانطلقت به أقوده إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقلت: إني سمعت هذا يقرأ بسورة الفرقان على حروف لم تقرئنيها، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (أرسله، إقرأ يا هشام)، فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرأ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (كذلك أنزلت)، ثم قال: (إقرأ يا عمر) فقرأت القراءة التي أقرأني، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (كذلك أنزلت، إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فأقرأوا ما تيسر منه). الحديث ٤٩٩٢(صحيح البخاري، عمدة القارئ، ج١٨، ص١٦٤، ط ب ت).

فهذا واقع من التعامل الحازم لدى الصحابة لحماية الدين، فالصحابي الجليل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب عندما سمع قراءة لم يسمعها يوما، ما استطاع أن يتحمل حتى قام بعمل فيه الشدة من الغلظة حرصا لحفظ الدين، وهكذا هؤلاء من العلماء أصحاب المذهب البصري هم منبع النحو العربي في وضع المصطلحات

وتقعيد القواعد النحوية، فإنكارهم الفصل بين المضاف والمضاف إليه وإعراضهم عن قبول الرواية التي تجيز الفصل بين المتضايفين، أحسن تأويله عدم العلم بهذه القراءة من الروايات السبع المتواتر، وإن سُمِع القراءة لم يرتق إلى العلم اليقين بالقارئ والقراءة والله اعلم، اليوم بانتشار الكتب بالتقدم العلمي والتكنولوجي، فقد سهل للباحثين الحصول على المراجع عن طريق المكتبات الالكترونية وغيرها، فقد وجد نظم ونثر الفصل بين المضاف والمضاف إليه على سعة بضوابط، غير ممكن القول بمنع الفصل بين المتضايفين مع وجود قراءة صحيحة من أحد القراء المشهود لهم بصحة قراءتهم نقلا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، يجب العمل به، إنّ قدسية القرآن الكريم في قراءاته برسم المصحف الموجود، (إِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ لا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ).

وعلى هذا الذين أجازوا الفصل بين المتضايفين العمدة في هذا الباب قراءة ابن عامر قوله تعالى: (وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم) هذه القراءة بنصب (الأولاد)، وجر (الشركاء)، ومثال ما فصل فيه بين المضاف والمضاف إليه بظرف نصبه المضاف، الذي هو مصدر، ما حكى عن بعض من يوثق بعربيته: ترك يوما نفسِك وهواها، سعى لها في رداها، ومثال ما فصل فيه بين المضاف والمضاف إليه بمفعول المضاف، الذي هو اسم فاعل قراءة بعض السلف(فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله) بنصب (وعدَ) وجر (رُسُلِه) ومثال الفصل بشبه الظرف قوله صلى الله عليه وسلم في حديث أبي الدرداء: (هل أنتم تاركولي صاحبي)، وجاء الفصل أيضا في الاختيار بالقسم، حكى الكسائي: هذا غلام والله زيد، والفصل اضطرارا بأجنبي من المضاف وبنعت المضاف وبالنداء. (العثيمين، ص٥٠٣، ط١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م).

وذكر في الإيضاح في شرح المفصل للزمخشري تأليف أبي عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر جمال الدين ابن الحاجب المالكي، فقال: فصل يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في الشعر، ثم قال: إذا أُورد على مذهب سيبويه أنه فَصَلَ بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف، فجوابه أن مثل هذا الفصل سائغ لاشتراك الفاصل مع ما قبله في النسبة إلى المضاف إليه، فهذا هو الوجه الذي حسن ذلك منه. (عمر، ص٢٣٥-٢٣٥، ط١٩٧١م).

والحق أن مسائل الفصل سبع، منها ثلاث جائزة في السعة:

- إحداها: أن يكون المضاف مصدرا والمضاف إليه فاعله، والفاصل إما مفعوله كقراءة ابن عامر (قتل أولادَهم شركائهم).
- الثانية: أن يكون المضاف وصفا، والمضاف إليه إما مفعوله الأول، والفاصل مفعوله الثاني كقراءة بعضهم، (فلا تحسن الله مخلف وعده رسله).

- الثالثة: أن يكون الفاصل قسما، كقوله (هذا غلام والله زيدٍ)، هذه هي الضوابط لإجازة الفصل في السعة نثرا ونظما.

إن قواعد اللغة العربية مصدرها السماع والقياس، عند البصريين: السماع يعني بنبعين كبيرين، نبع النقل عن القراء للذكر الحكيم، نبع الأخذ عن أفواه العرب الخلص الذين يوثق بفصاحتهم وبعربيتهم. كانت الاستشهاد بما جاءت من الأشعار المنظومة والأمثلة المنثورة في اللغة العربية في العصر الجاهلي قبل أن تدخل اللغة في طور الفساد اللغوي باختلاط العرب مع العجم في المدن والأمصار.

فبعد قيام المدن واختلاط العرب بغيرهم قيدوا في مصادر الاستشهاد، فاتجه الباحثون النحويون إلى الاستشهاد بالقرآن الكريم، ثم الأحاديث النبوية الصحيحة فالشعر، والأمثلة العربية، في العصر الجاهلي وشيء في صدر الإسلام.

المذهب البصري: العمدة في مصدرهم: السماع يعني بنبع النقل عن القراء للذكر الحكيم، لقد صح الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمفعول المضاف بقراءة ابن عامر، وهو من القراء الذين اعتمد عليهم المذهب البصري في إقامة بنيانه، فابن عامر من التابعين وأحد القراء السبعة.

فقد انقطعت حجة البصريين بقراءة ابن عامر، وبما نُقَل كثير من النثر والنظم في إجازة الفصل بين المتضايفين بغير الظرف، كما جاء في الإيضاح في شرح المفصل للزمخشري (إذا أورد على مذهب سيبويه، أنه فصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف، فجوابه، أن مثل هذا الفصل سائغ لا شتراك الفاصل مع ما قبله في النسبة إلى المضاف إليه، فهذا هو الوجه الذي حسن منه ذلك). (عمر، ص٢٣٠-٢٣٦، ط٢٠١١م).

وهذا يقتضي قراءة بن عامر، (قتل أولادَهم شركائهم)، كونه الفاصل فضله، وكونه غير أجنبي لتعلقه بالمضاف، وكونه مقدر التأخير من أجل المضاف إليه مقدر التقديم.

وورد في حديث أبي الدرداء رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (هل أنتم تاركولي صاحبي) أراد: هل أنتم تاركوا صاحبي لي، ففصل بالجار والمجرور، لأنه متعلق بالمضاف وهو أفصح الناس، وهذا يرد قول من خصه بالضرورة، هنا يعجبني قول من قال: لو لم تستعمل العرب الفصل بين المتضايفين لاقتضى القياس اللغوي استعماله، ولأن العرب قد فصل في الشعر بالأجنبي كثيرا، فيستحق الفصل بغير أجنبي أن يكون له مزية.

ينبغي القول بالعلم هو الحق واليقين: الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمفعول المضاف ثابت في استعمال اللغة العربية بسعة نثرا ونظما قياسا لغويا، استنادا على صحة القراءة والحديث النبوي الشريف، واستعمال

العرب الفصل بالأجنبي كثيرا في الشعر، فيستحق الفصل بغير أجنبي بالأكثر وهو الصحيح يقتضيه القياس اللغوي، الفصل جائز هو الحق ما يقتضيه القياس اللغوي والله أعلم.

**النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة في هذا الموضوع**

**أولاً**: موضوع الفصل بين المتضايفين مسألة من المسائل النحوية التي لم تتبلور فيها النقاش بين النحويين، إلا متأخرا من القرن الرابع الهجري، حسب المصادر والمراجع التي تناولت هذه المسألة.

**ثانياً**: المذهب البصري منع الفصل بين المتضايفين، ولكن لم يستند على نص علمي يمنع الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا بالظرف وفي ضرورة شعرية، بل فاعتمد على الاجماع، ومنع الفصل مع وجود النص الذي أجاز الفصل بالدليل القاطع، إنه غير جيد ولا يصح القول بالمنع.

**ثالثاً**: من العلماء ذهبوا إلى توجيه الشك في قراءة ابن عامر، متعللين ببعض رسم المصاحف في قراءة (قتل أولادهم شركاؤهم) بالياء وبالواو، فأخطأ القارئ ظنا منهم أنه وَهِمَ، فالتجرؤ بقول في شخصية مثل ابن عامر وهو من التابعين أخذ القرآن قراءة على أمير المؤمنين عثمان ابن عفان، وحفظها وهو من علماء القرن الثاني من التابعين، أن يتهم بالظن غير صحيح قطعا.

**رابعاً**: إن هؤلاء العلماء اجتهدوا واستنبطوا القواعد العربية وهذبوا التعريفات، معتمدين على السماع من القراء للذكر الحكيم، ومن العرب الذين يوثق بعربيتهم، وساقوا عليها القياس اللغوي فألحقوا النظير بالنظير، وهم أهل الصدق والنزاهة، لهم فضل السبق والابتكار في استنباط القواعد العربية، نعترف لهم بذلك ولكن الطعن وتوجيه التهم لا تؤخذ من الاستنباط والأقيسة النحوية، وعليه ما ذهب إليه الزمخشري والرضى وابن يعيش وهي من المبالغة التي ليس مرغوب فيها وإن أُوَّلَ بالحرص الشديد في الدفاع عن قواعد اللغة العربية وحمايتها.

**خامساً**: إن المسائل النحوية كلها أخذت بالسماع والقياس، فقد ورد الفصل كثيرا في النظم والنثر بأجنبي وبغير أجنبي، كما تم سردها من خلال هذه الدراسة فيمكن الأخذ بما سمع نظما ونثرا، وقراءة ابن عامر وهي العمدة والدليل القاطع في هذا الباب لا شيء يدحضه أبداً، لا اجماع مع وجود الدليل، وهذا مذهب ابن مالك والنحاة بعده إلى اليوم.

**سادساً**: يمكن أن نلتمس العذر للعلماء السابقين لعدم وجود وفرة الكتب أمامهم مثال حال الباحثين اليوم، فإن العلماء السابقين بعض مشكلاتهم عدم الاطلاع على بعض المسائل العلمية لندرة الكتب والمراجع فيجتهد أحدهم وقد يصيب ويخطأ بالمنع والاثبات في المسألة دفاعا عن المكتسبات العلمية.

**سابعاً**: الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمفعول المضاف ثابت في السعة نظما ونثرا استنادا على قراءة ابن عامر وما ورد كثير في الاستعمال العربية في غير ضرورة شعرية.

**توصيات:**

- أوصي الدارسين والباحثين في العلوم العربية، خصوصا في النحو العربي الاهتمام بالبحوث العلمية في المسائل الخلافية النحوية لكشف أسباب الخلاف ومعرفة الملابسات لخصخصة الظاهرة الخلافية في النحو العربي، وتقليلها وتحويلها إلى القواعد القياسية المنضبطة من التجاذبات الخلافية، للوصول إلى كشف الأسرار العلمية في الآيات القرآنية في كتاب الله، وكشف أسرار العلم من الآيات الكونية في الكائنات.
- أوصي الباحثين في العلوم العربية، ضرورة الاستشهاد بالآيات القرآنية فالأحاديث النبوية الشريفة فالأشعار والأمثلة العربية التي وجد في العصر الجاهلي قبل أن يختلط العرب بغيرهم من الشعوب الأخرى في المدن والأمصار بعد فتح الإسلام.
- أوصي الباحثين والدارسين في العلوم العربية بضرورة التدقيق في الخلافات النحوية المذهبية، لما أن محور الأمر (العلم) والبحث عنه مطلوب، ولأجل ذلك وضعت القواعد والأقسية، فإن تعذر الوصول إلى العلم القاطع في المسألة، فالرجوع إلى القواعد القياسية العلمية لإلحاق النظير بالنظير بالقياس العلمي.
- أوصي الباحثين للقيام بالدراسات في المسائل النحوية الخلافية لإظهار وتشخيص بعض الاتجهات التعسفية الضمنية في إطار المذاهب بحيث يشكل فرصة لصنع اتجاه أفضل في خدمة القواعد العربية والأقسية النحوية، ليكون أكثر فاعلية من الكثرة الخلافية التي لا طائل فيها للدراسة.
- أوصي الباحثين في العلوم العربية ضرورة القيام بالبحوث العلمية في مجالات العلوم الطبيعية كثيرا أشار إليها القرآن الكريم في الآيات التي تحمل الدلالات العلمية في الكائنات الكونية، لما أن فهم القرآن فهما دقيقا بما يحمله من كنوز العلم والمعرفة لا يمكن إلا من أتقن النحو العربي وصرفه وبلاغته وهي الآلات التي تمكن صاحبها في اكتشاف ما في القرآن الكريم.

**الفهارس:**

**أولاً: القرآن الكريم**

١- آدم عبد القادر، آراء المبرد النحوية والصرفية، دار الرؤى، القاهرة، ط٢٠٢١م.

٢- أحمد العيني، عمدة القارئ، دار السحار للطباعة والنشر، ط ب ت.

٣- إسماعيل، صحيح البخاري للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م.

٤- الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف، المكتبة العصرية، بيروت، ط ب ت.

٥- الاسكندراني، حاشية الإنتصاف على تفسير الكشاف، المكتبة التوفيقية، ط ب ت.

٦- ابن عمر، الإيضاح في شرح المفصل، دار الكتب العلمية، ط ٢٠١١ م.

٧- ابن طولون، شرح ابن طولون، دار الكتب العلمية، ط ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م.

٨- الرضى، شرح الرضى على الكافية، دار الكتب العلمية بيروت، ط ١٩٨٢م.

٩- الزمخشري، الكشاف، المكتبة التوفيقية، ط ب ت.

١٠- الشيخلى، إعراب القرآن الكريم، لبهجت عبد الواحد الشيخلى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م.

١١- العثيمين، شرح الخلاصة لابن مالك، ط ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م.

١٢- عبد الله، شرح التسهيل لابن مالك، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والاعلان، ط ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.

١٣- عبد الله، شرح الكافية لابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م.

١٤- عبد الله، شرح التسهيل لابن عقيل، دار المدني للطباعة والنشر، ط ١٤٠٥هـ، ١٩٨٤م.

١٥- عبد الله، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٩م.

١٦- عبد الله، أوضح المسالك، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م.

١٧- عمرو بن عثمان بن قمبير، الكتاب دار الكتب العمية بيروت، لبنان، ط ب ت.

١٨- عمر البلخى، المنهل الصافي في شرح الوافي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ٢٠٠٨م.

١٩- محمد، شرح الجمل الزجاجي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١٩٩٧م.

٢٠- مكرم، لسان العرب، دار التوفيقية للتراث، القاهرة، ط ٢٠٠٩م.

٢١- يزيد، المقتضب لأبي العباس المبرد، جامعة الأزهر القاهرة، ط ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م.

٢٢- يعيش، شرح المفصل لابن يعيش، المكتبة التوفيقية، القاهرة، ط ب ت.

٢٣- يوسف، إرتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.

والله المستعان على جميع المطلوب وعليه التكلان